Tikrit University Journal For Rights Year (8) Vol (8) NO (6) Part (1) (2024) 409-433

٤٠٩

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Artificial intelligence governance and its role in protecting human rights

Assistant Professor . wahaj Khudair Abbas

College of Law, University of Basra, Basra, Iraq

Wahag.khder@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 1 April 2024
- Accepted 28 May 2024
-Available online 1 June 2024

Keywords:
- artificial intelligence
- human rights
- Governance
- The legal framework
- Potential harm to human rights

Abstract: The protection of human rights became a decisive goal after World War II and the Universal Declaration of Human Rights, as it became a central issue of international concern as inherent and established human rights for all human beings without discrimination on the basis of color, sex, belief, or any other discriminatory criterion. However, achieving social welfare, economic progress, and technological development had a direct impact on human rights. Artificial intelligence technology was of great importance at the international level for development, sustainable development, and human well-being on the one hand, and on the other hand, it constitutes great importance in the arms race, such as drones, which makes it a means of threat and armed extermination among people. And the matter becomes more dangerous if we take into account that it –

artificial intelligence technology – is at the highest level in developed countries, while it is represented in a primitive way in developing countries, which also makes us part of a new invasion of the major countries into developing countries, which is the electronic invasion and control of the state's capabilities in the field of technology in particular. With environmental changes and the need for green technology to ensure the protection of the environments of developing countries from climate change. Today, it is necessary to find a standard framework for dealing with this technology in a way that ensures that it does not infringe on human rights, and even makes it a means of ensuring respect for human rights.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

حوكمة الذكاء الاصطناعي ودورها في حماية حقوق الانسان

أ.م. وهج خضير عباس

كلية القانون، جامعة البصرة، البصرة، العراق

Wahag.khder@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١/ نيسان / ٢٠٢٤
- القبول : ٢٨/ آيار/ ٢٠٢٤
- النشر المباشر: ١ / حزيران/٢٠٢٤

الكلمات المفتاحية :
- **الذكاء الاصطناعي**
- **حقوق الانسان**
- **الحوكمة**
- **الاطار القانوني**
- **الاضرار المحتملة بحقوق الانسان**

الخلاصة: ان حماية حقوق الانسان اصبحت هدفا حاسما بعد الحرب العالمية الثانية والاعلان العالمي لحقوق الانسان اذ اصبحت قضية مركزية ذات اهتمام دولي كحقوق انسانية متاصلة ومثبتة لكل البشر دون تمييز لا على اساس اللون او الجنس او المعتقد او اي معيار تمييزي اخر. الا انه تحقيق الرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والتطور التكنولوجي كان له مساس مباشر بالحقوق الانسانية فكان لتقنية الذكاء الاصطناعي اهمية كبيرة على المستوى الدولي للتطوير والتنمية المستدامة والرفاه الانساني من جهة, ومن جهة اخرى يشكل اهمية كبرى في سباق التسلح كالطائرات المسيرة مما يجعله وسيلة تهديد وابادة مسلحة بين اطرافها وازداد الامر خطورة اذا اخذنا بنظر الاعتبار انها–تقنية الذكاء الاصطناعي– تكون على اعلى مستوى للدول المتقدمة في حين تتمثل بصورة بدائية في الدول النامية مما يجعلنا ايضا ضمن غزو جديد من الدول الكبرى للدول النامية وهو الغزو الالكتروني والسيطرة على مقدرات الدولة في مجال

التكنولوجيا خاصة مع التغيرات البيئية والحاجة الى التكنولوجيا الخضراء لضمان حماية بيئات الدول النامية من التغيرات المناخية. مما تطلب اليوم ايجاد اطار معياري للتعامل مع هذه التقنية بما يكفل عدم مساسها بحقوق الانسان بل وجعلها وسيلة لكفالة احترام حقوق الانسان.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة: الذكاء الاصطناعي والاليات الرقمية كانت الوسيلة الاكثر تاثيرا في مساعدة كل دول العالم في تخطي ازمة كوفيد ١٩ كما كان لها دور كبير في محاولة تعميق الثقة في هذه الاليات كوسيلة للبناء والاستدامة ومراعاة حقوق الانسان اذا ما تم استعمالها ضمن اطار قانوني يكفل تحقيق الاهداف المرجوة منها في خدمة الانسان وتحقيق رفاهيته, ورغم ان الية الذكاء الاصطناعي كانت وسيلة لتخطي الازمة الدولية الا انه كل سلاح له حدين بمعنى انه كما له جوانب ايجابية كالية لذكاء الاصطناعي ايضا قد ترتب عليه الكثير من الانتهاكات للحقوق الانسانية الاساسية كحق الانسان في المساواة وعدم التمييز, الحق في الخصوصية, الكرامة, حرية التعبير...الخ من الحقوق الانسانية.

اهمية البحث

لا تقتصر اهمية الية الذكاء الاصطناعي اليوم على وجوده في كل جوانب الحياة وانما اضحى اليوم مؤشر لمدى تقدم الدولة وترتيبها ضمن المجتمع الدولي فغدا التنافس اليوم بين الدول المتقدمة يحدد على اساس التقدم التكنولوجي وتملك ادوات الذكاء الاصطناعي, ومايترتب على ذلك من تماس مباشر بحقوق الانسان كحقه في الحياة, الكرامة, الخصوصية...الخ.

هدف البحث

يهدف البحث ايجاد الاطار القانوني الذي يحقق حوكمة الذكاء الاصطناعي لتامين دورها في حماية حقوق الانسان وذلك من خلال:

١- تحديد ما لمقصود بالذكاء الاصطناعي؟

٢- بيان الغرض من صنع اليات او تقنيات الذكاء الاصطناعي, وماهي حدوده, خصائصه, وتحديات تطبيقه.

٣- حدود ادخال تقنية الذكاء الاصطناعي في تطوير الاسلحة العسكرية ومدى توافقها مع القانون الدولي الانساني.

٤- ايراد التطبيقات الايجابية لتقنية الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الانسان.

٥- توضيح تحديات استخدام والاضرار المحتملة لتقنية الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الانسان.

اشكالية البحث

تكمن اشكالية البحث في تاخر التعامل الدولي للتعامل مع التطور الهائل في تقنية الذكاء الاصطناعي وتجذر الياته بمختلف جوانب الحياة ومساسها بشكل مباشر بالحقوق الانسانية, فضلا عن اشكالية ان المتصدر لتقنية الذكاء الاصطناعي هي الدول المتقدمة كالية جديدة للتنافس الدولي بين دول العالم وتصدر قيادته وبالتالي تقرير السياسات الدولية الخاصة بالذكاء الاصطناعي و بما يتلائم مع مصالح الدول الكبرى.

منهجية البحث

لحل اشكالية البحث سنعتمد المنهج الوصفي بتحديد المفاهيم والمعلومات الخاصة بتقنية الذكاء الاصطناعي وتحديد الاطار العام لتاثيرها على حقوق الانسان , فضلا عن المنهج التحليلي الذي يستند الى تحليل السياسية الدولية في محاولة وضع القواعد القانونية والمبادئ التوجيهية لحكومة الذكاء الاصطناعي وضمان اعماله في حماية حقوق الانسان.

هيكلية البحث

للاحاطة بموضوعة البحث ارتأينا تقسيم البحث الى مبحثين كل مبحث يتضمن مطلبين وفقا للتفصيل الاتي:

المبحث الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول: التعريف بالذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: الاطار التوجيهي لاخلاقيات استعمال الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان

المطلب الاول: التطبيقات الايجابية للذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الانسان

المطلب الثاني: الاضرار المحتملة للذكاء الاصطناعي ومساسها بحقوق الانسان

المبحث الاول

مفهوم الذكاء الاصطناعي

منذ منتصف القرن العشرين بدا العلماء تطوير اجهزة الحاسوب والربوتات ضمن ثورة علمية رقمية متطورة جدا لمحاكاة الذكاء البشري واداء المهام باكبر دقة ممكنة بعيدا عن احتمالية الخطا البشري, فدخلت هذه التقنية في جميع جوانب الحياة كالصحة,الخصوصية, الحقوق السياسية , وحتى التمكين لذوي الهمم من الاستعانة بها بشكل اساس لتنظيم احتياجاتهم, ولم يتم الاقتصار على ذلك وانما في مسائل بالغة في الخطورة كتطبيقات انشاء المحتوى والذي قد يكون مفيد او قد مثير للعداوة والكراهية , معالجة الصور والفيديوهات وتقنيات الذكاء الاصطناعي الاكثر خطرا هو استخدامه في سباق التسلح العالمي.

ولتحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي سنتناوله وفقا لما ياتي :

المطلب الاول

التعريف بالذكاء الاصطناعي

بدا اول بحث علمي في مجال الذكاء الاصطناعي لـ"الان تورينج" عام ١٩٥٠ , في حين بدا تداول مصطلح الذكاء الاصطناعي عام ١٩٥٦ من قبل "جون مكارثي" في مؤتمر كلية دارتموث في الولايات المتحدة الامريكية وعرفه بانه "علم وهندسة صنع الالات الذكية" كتعريف تمهيدي لما هو مقصود بالذكاء الاصطناعي بصورة عامة(), الى اليوم لم يوجد تعريف محدد للذكاء الاصطناعي لكونه عند وضع التعريف الخاص به يعامل معاملة مجال او نطاق عمل اكثر من كونه مفهوما محدد, خاصة وان الذكاء الاصطناعي لم يقتصر على جانب واحد وانما اختلط بجميع جوانب الحياة لذا تعددت التعاريف الخاصة به. فقد عرف استنادا الى كونه الة قادرة على محاكاة الذكاء البشري" نشاط يهدف الى جعل

الاجهزة ذكية والذكاء يعني الجودة التي تمكن كيان من العمل بشكل مناسب وبحكمة من خلال النظر الى العواقب في بيئتها"()

كما عرف استنادا الى نفس المسار بانه" قدرة كومبيوتر او روبوت مدعم بكمبيوتر على معالجة المعلومات والوصول الى نتائج بطريقة مماثلة لعملية التفكير لدى البشر في التعلم واتخاذ القرارات وحل المشاكل"(), او يمكن تعريفه ضمن نفس السياق مع تعداد بعض المهام كما ياتي: " نظام المحاكاة الميكانيكية الذي يقوم على جمع المعرفة والمعلومات التي تتعلق بمختلف القطاعات في العالم والعمل على معالجتها ونشرها للاستفادة منها على شكل ذكاء عملي"() اي ان هذا التعريف قد ادرج المهمة التقليدية للذكاء الاصطناعي بجمع وخزن البيانات, كما تم تعريفه ايضا بانه "برامج كومبيوتر قادرة على اداء المهام التي يتم انجازها في الوقت الحالي من البشر بصيغة اكثر ارضاء"() وهذا التعريف قد جاء عاما دون ايراد طبيعة هذه المهام ولكنه ايضا يؤكد على ان الذكاء الاصطناعي الة تحاكي النشاط البشري وتقدم المهام بصورة اكثر اتقانا مقارنة فيما لو تم تطبيقها من قبل البشر, ومن التعاريف ايضا عرف الذكاء الاصطناعي انه " القدرة على التعبير عن السلوك المناسب استجابة للتغيرات والفرص في بيئة الشخص وتعتبر الاشياء اكثر ذكاء عندما يمكنها تحقيق المزيد من المهام بنجاح في بيئات اكثر تنوعا لذا فان الالات التي لها القدرة على التعبير عن السلوك والقيام بمهام مختلفة يقال انها ذكاء اصطناعي"() اي التاكيد على قدرة الذكاء الاصطناعي صنع القرارات استجابة للبيانات المطروحة, وضمن نفس السياق تم تعريفه "مجموعة من التقنيات والانظمة التي تهدف الى تمثيل ومحاكاة القدرات البشرية للتفكير واتخاذ القرار باستخدام الانظمة الحاسوبية من خلال تطوير برامج وانظمة تكون قادرة على التعلم من البيانات واتخاذ قرارات ذكية بناء على هذه البيانات"(), كما يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بتحديد خصائصه بانه "قدرة الالة على ادراك بيئتها والاستجابة لها بشكل مستقل واداء المهام التي تتطلب عادة الذكاء البشري وعمليات صنع القرار ولكن دون تدخل بشري"(), كاشارة الى

استقلالية تقنيات الذكاء الاصطناعي عن الحاجة الى مشغل بشري.ومن التعاريف المقتضبة لكنها متوافقة مع ما سبق تعريف الذكاء الاصطناعي بانه بانه "قدرة الالة على محاكاة السلوك البشري مع تحسين السلوك"(), واخيرا يمكن تعريفه بانه"التكنولوجيا الموجهة للاغراض العامة بهدف اتمتة وتحسين دقة وسرعة صنع القرار الذي تتخذه الالة والتعرف على الانماط المختلفة والتنبؤ بها في البيئات المعقدة او الكبيرة بهدف احلال هذه الالة محل العنصر البشري او تحسين الاداء البشري لمهام محددة"(), ونحن بدورنا نؤيد التعريف الاخير وان كان لا يختلف كثيرا عما اوردناه سابقا لكن قد جاء بصياغة اكثر وضوحا وشمولا في تحديد مالمقصود بالذكاء الاصطناعي كتكنولوجيا متطورة قادرة على محاكاة الذكاء البشري واتخاذ القرارات واداء المهام الموكلة اليها بشكل اكثر ارضاء او بشكل اكثر اتمتة.

وفقا للتعارف اعلاه وجدنا ان الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على نوع واحد وانما يتضمن عدة انواع يتم تحديدها وفقلا لما هو موكل اليه من مهام لذا يمكن تقسيم الذكاء الاصطناعي الى:الذكاء الضعيف Narrow AI اذ يكون مخصص لاداء مهمة محددة ويشكل متقن كجمع البيانات ضمن موضوع محدد.

اما النوع الثاني فهو الذكاء القوي Genera AI وهو التقنيات التي تحاكي الذكاء البشري والتي تتضح في اتخاذ القرارات وفقا للخوازمية الخاصة بتشغيلة وهذا النوع من الذكاء الاصطناعي يتطلب توافر اجهزة مختصة في كتابة وتدريب الخوارزميات التعلم الذاتي(), والدليل على ذلك انه في عام ١٩٩٧تقنيات الذكاء الاصطناعي فاقت قدرات الانسان وهزمت بطل العالم في لعبة الشطرنج().

اما خصائص الذكاء الاصطناعي فيمكن اجمالها بما ياتي:

١. القدرة على التعلم اي قدرة الخوارزمية على التعلم من البيانات السابقة والتحليل لايجاد حلول بشكل سلوك ذكي واتخاذ القرارات الصحيحة ويتمثل ذلك بالتكيف والتحسين مع المتغيرات المحيطة به().

٢. القدرة على التحليل وايجاد الحلول باتخاذ قرارات مستندة الى تحليل ومعالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة وفعالية وفقا لما تحتويه من خوارزميات, فالقدرة على التعامل مع البيانات والمعلومات المخزونة واعادة تجديدها والقدرة على تحليلها وحل حتى مشكلة البيانات الناقصة للقابلية الكبيرة على ايجاد الحلول البديلة()

٣. يؤدي العديد من المهام في ان واحد كالتصنيف, التصفية, الترجمة الفورية من لغة الى لغة اخرى, انشاء النصوص, التحليل والتنبؤ().

٤. ازدواجية الاستخدام اي انها تحتمل الاستخدام السلبي في الاعمال المنافية للقانون, او الاستخدام الصحيح اي وفقا للقانون.

٥. التفاعل مع البشر عن طريق التقنيات الصوتية والصورية فهو مواز ومكافئ للعقل البشري يهدف الى :

a. اتخاذ القرارات استنادا الى البيانات المتاحة والتي غالبا مايكون خزين كبير من البيانات لضمان صحة مايتخذ من قرارات, اي الاستقلالية والقدرة على تنفيذ مهام محددة دون تدخل بشري()

b. التطوير المستدام بالوقوع على الخلل ومعالجته.

c. تحسين الامان ومكافحة التهديدات الامنية.

d. المساعدة في مجال البحث العلمي().

e. نضيف لذلك القدرة على وضع الاحصاءات المستندة الى البيانات المخزونة مما يكون له الفضل الكبير في تحديد مواطن الخلل ومعالجتها فضلا عن تحديد مواطن التطور والاقتداء بها وتحقيق التنمية المستدامة().

f. يتميز الذكاء الاصطناعي باتمتة وترشيد وتحسين العمليات والمنتجات الاقتصادية من خلال تحسينها واستخدام البيانات()

g. الحفاظ على الخبرات البشرية المتراكمة بنقلها الى الات الذكاء الاصطناعي.

h. تقليل الكلفة وتقليل الجهد البشري().

اي ان الذكاء الاصطناعي اليوم له اهمية كبرى لتعداد المهام التي يقوم بها ومازال الامر قيد التطور بطريقة هائلة يقاس من خلالها مدى تقدم الدول كالية دولية لتحديد القوى الجديدة التي تحكم العالم.

المطلب الثاني

الاطار التوجيهي لاخلاقيات استعمال الذكاء الاصطناعي

اوردنا سابقا ان تقنيات الذكاء الاصطناعي اصبحت اليوم الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ككل فانتظمت ضمن كل جوانب الحياة واصبحت على تماس مباشر للبشر اذ انها مكافئة وموازية للذكاء البشري فضلا عن تمتعها بالاستقلالية والاستغناء عن المشغل البشري لذا ولخطورة هذا التقدم الالكتروني الهائل كان لابد من ايجاد اطار قانوني محدد المعالم لتقييده وتحديده ودعم موافقته للقانون خاصة القانون الدولي لحقوق الانسان وهذا ما اصطلح على تسميته بالحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي.

ولتحقيق الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي خاصة في علاقته مع الحقوق الانسانية فان ذلك يتطلب اولا تحديد محورين او الاستناد الى محورين, المحور الاول تحديد المخاطر التي يمكن ان يشكلها الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان وكيفية تحسينها وتامينها لضمان كفالة هذه الحقوق, اما المحور الثاني فيتضمن كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي كاداة لضمان حسن تطبيق القانون الدولي لحقوق الانسان من خلال تفعيله الرصد والابلاغ عن الانتهاكات لهذه الحقوق كاداة لتقييم مدى امتثال الدول في تطبيق القانون الدولي لحقوق الانسان, ولا يمكن ضمان تحقيق هذين المحورين الا ضمن اطار قانوني يتضمن القواعد القانونية والمبادئ التوجيهية لضمان حماية الحقوق الانسانية().

وقد ذكرنا سابقا انه الاشكالية التي نستند اليها في تنظيم بحثنا هو تاخر التعامل الدولي بوضع الاطار القانوني وتحقيق الحوكمة القانونية لالية الذكاء الاصطناعي رغم التطور الهائل والخطير في هذه الالية ,

لكن هذا لا يمنع بوجود جهود فردية ودولية كمحاولة لتمهيد ووضع اتفاقية دولية لتنظيم ذلك, وفيما يلي اهم هذه الجهود:

لتقنين عمل الذكاء الاصطناعي وتحقيق التوامة بينه وبين حقوق الانسان لابد من ايجاد حلول تنظيمية لتقنينه فقد صدر على مستوى الاتحاد الاوربي اتفاقية "حماية حقوق الافراد فيما يتعلق بالمعالجة الالية للبيانات الشخصية في العالم الرقمي ١٩٨١" وهي اول صك قانوني ملزم في حماية البيانات الشخصية , كما صدرت توصية لجنة وزراء اوربا برقم ١١٩٧ لسنة ٢٠١٤ "دليل حقوق الانسان لمستخدمي الانترنيت" تاكيدا على الاستمرار بحماية حقوق الانسان لجميع الدول الاعضاء وامتداد هذه الحماية الى البيئة الرقمية اي كانت هذه الحقوق سواء ماكان منها يختص بحرية التعبير, الحق في الخصوصية وغيرها من الحقوق الانسانية, كذلك توصية اللجنة البرلمانية رقم ٢١٠٢ لسنة ٢٠١٧ " التقارب التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان"اذ جاء ضمن هذه التوصية ان التكنولوجيا الجديدة تضعف الحدود الفاصلة بين الانسان والالة اي بين الانشطة الالكترونية وغير الالكترونية او العالم الافتراضي والعالم المادي,الاصطناعي والطبيعي فكلما حصل التطور توجب زيادة حماية حقوق الانسان"().

كما طورت كل من فلندا وكندا استراتيجيتها للذكاء الاصطناعي منذ عام ٢٠١٧ اما اليابان وفرنسا والمانيا منذ عام ٢٠١٨ (), و اصدرت الامارات العربية المتحدة "استراتيجية الذكاء الاصطناعي" عام ٢٠١٧ تحت اشراف وزارة مستقلة والتي تهدف الى اعتماد بيانات الذكاء الاصطناعي بنسبة ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣١ في مختلف القطاعات خاصة الصحة والقضاء ,الطاقة المتجددة المياه ,التعليم العمل التكنولوجيا ...الخ من القطاعات(), هذه الجهود كان لها صدى كبير في ادراج مبادئ توجيهية او اخلاقية يفترض ان يلتزم بها الجهات الفاعلة في تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي, ولادراك اهمية

ذلك اصبحت هذه الجهود لاكمال الاطار القانوني لتقنية الذكاء الاصطناعي تاخذ شكل مؤسساتي دولي اكثر . وهذا ماسنورده وفقا لما ياتي:

١- الاتحاد الاوربي

اذ على مستوى الاتحاد الاوربي فقد كان له باع كبير ومهم ضمن هذا المجال اذ تم طرح "مبادئ التوجيه الاخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي" تمهيدا لتشريع قانون اوربي مازال النقاش مطروحا حوله لوضع قواعد صارمة للجهات الفاعلة والمنشاة لتقنيات الذكاء الاصطناعي, هذه المبادئ التوجيهية يوصى بها عند تصميم تقنيات الذكاء الاصطناعي او تطويرها او نشرها او تنفيذها او استخدامهاوتتضمن " احترام سيادة القانون, الرقابة البشرية, الامن والسلامة, الخصوصية, الشفافية, العدالة وعدم التمييز , الرفاه البيئي والمجتمعي, المساءلة"()

٢- مجموعة العشرين

اما ماتضمنته مبادئ مجموعة العشرين – الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإيطاليا واليابان وهولندا والمكسيك وكوريا الجنوبية وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وإسبانيا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. الدول التي تضم أكبر ٢٠ اقتصادا في العالم. وقد تم اختيار هذه الحالات للملاءمة مع الأخذ في الاعتبار الجانب المتمثل في كونها أكبر الاقتصادات على مستوى العالم وتقاسم وجهات النظر المشتركة لسياسة الذكاء الاصطناعي, وقد وضعت هذه المبادئ استنادا الى التوصية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD()، واهم هذه المبادئ "احترام سيادة القانون, حقوق الانسان, ضمان الرقابة البشرية, الشفافية, الامن والسلامة للبيانات, المساءلة"()

٣- منظمة اليونسكو

اعتمدت الدول الاعضاء في منظمة اليونسكو وبالاجماع –١٩٣ دولة– توصية عام ٢٠٢١ لوضع اول اتفاقية عالمية "لاخلاقيات الذكاء الاصطناعي " اطارا اخلاقيا ومعياريا تحدد على اساسه حدود الذكاء الاصطناعي().

٤– الامم المتحدة

واخيرا لمبادئ الاخلاقية للامم المتحدة في تاثيرات الذكاء الاصطناعي اذ قد يكون فيها انتهاكا لحقوق الانسان لتاثيرها على عقل وصحة واختيارات الانسان وفي نفس الوقت لها دور كبير في حل المشكلات الاكثر الحاحا في العالم لذا حدد النهج الاخلاقي لاستخدام الذكاء الاصطناعي وفقا للامم المتحدة او ما يسمى بـ"اخلاقيات الذكاء الاصطناعي"" ان تكون اخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي بما يتفق مع ميثاق الامم المتحدة مع احترام جميع القواعد الدولية المعمول بها في قانون حقوق الانسان بما في ذلك الحق في الخصوصية, المساواة, عدم التمييز, الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي, احترام التنوع الثقافي, كما تضمنت" مبادئ الاستخدام الاخلاقي للذكاء الاصطناعي في منظومة الامم المتحدة""عدم الاضرار, التناسب, السلامة والامن,العدالة وعدم التمييز, الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية, الحق في الخصوصية, استقلالية الانسان, الشفافية, المسؤولية عن الاضرار التي بسببها الذكاء الاصطناعي, الشمول والمشاركة عند تصميم ونشر واستخدام انظمة الذكاء الاصطناعي"()

نخلص مما تقدم ان تقنيات الذكاء الاصطناعي ذات اهمية كبيرة ودرجة عالية من الخطورة عملت الكثير من المؤسسات الدولية على وضع مبادئ توجيهية تمهيدا لوضع اتفاقية دولية تتضمن الاطار القانوني المحدد للجهات الفاعلة عند تصميم واستخدام هذه التقنيات, لذا سنورد ادناه اهم المبادئ التوجيهية كاطار مشتق مما سبق يحدد الحدود الاخلاقية والمبادئ التوجيهية اللازم اتباعها عند تصميم واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وهي:

١- احترام سيادة القانون بما في ذلك القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان

٢- عدم الاضرار بالانسان بضمان احترام حقوقه الاساسية كحقه في "الخصوصية, المساواة, عدم التمييز, الحرية , الكرامة, الحقوق البيئية وتحقيق الرفاه البيئي والمجتمعي, احترام التنوع الثقافي.

٣- الشفافية وقابلية التفسير او الشرح لفهم القرارات المطروحة بالوصول الى الاسباب التي ادت الى اتخاذ القرارات.

٤- الامن والسلامة بما في ذلك امكانية التتبع وتنظيم نهج لادارة المخاطر في كل مرحلة من مراحل حياة نظام الذكاء الاصطناعي.

٥- الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويتم ذلك من خلال التقييم المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي واتخاذ ما يلزم للتخفيف ومعالجة الاثار السلبية.

٦- المساءلة اي الرقابة على تقنيات الذكاء الاصطناعي بما في ذلك المبلغين عن المخالفات اي ضمان المساءلة عن تاثيرات استخدام الذكاء الاصطناعي وان تكون الجهات الفاعلة مسؤولة عن الاداء السليم لانظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان

تبين مما اوردناه سابقا ان الاساس الذي يتم الاستناد اليه في تاطير ومعيارية الذكاء الاصطناعي يعتمد بالدرجة الاساس على احترام سيادة القانون كنقطة اولى واساسية خاصة بما هو يتصل بموضوعة البحث الصلة بين حقوق الانسان والذكاء الاصطناعي وتوظيف الاخير لكفالة وحماية الحقوق الانسانية, ولتحديد مدى فعالية تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق ذلك سنتناول ضمن هذا المبحث اهم التطبيقات الايجابية لتقنيات الذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الانسان ضمن مطلب اول, كما سنتناول ضمن المطلب الثاني الاضرار المحتملة لهذه التقنية على الحقوق الانسانية وذلك وفقا للتفصيل الاتي:

المطلب الاول

التطبيقات الايجابية للذكاء الاصطناعي في حماية حقوق الانسان

توجد جوانب كثيرة يتم من خلالها الاستناد الى تقنيات الذكاء الاصطناعي لضمان وحماية حقوق الانسان سنورد اهمها وفقا لما ياتي:

- الصحة

في الجانب الصحي فقد كان لتقنيات الذكاء الاصطناعي دورا كبيرا في مواجهة فيروس كورنا من خلال:

١- التنبؤ بالأمراض من خلال استخدام الخوارزميات والتعلم الالي فتم التمكن من التنبؤ بالحالات المستقبلية ورصدها ومعالجتها خاصة بوجود بيانات ضخمة وسليمة, والدليل على ذلك شركة BlueDot الكندية –احدى المنصات الالكترونية المتطورة– توقعت سرعة خطر انتشار

الفيروس ونشرت انذارات مبكرة اذ رصدت انتشار فيروس كورونا في ووهان في الصين ٣١/ديسمبر/٢٠١٩ وحذرت من امكانية انتشاره عن طريق السفر.

٢- التتبع وذلك من خلال التعاون الحكومي وشركات الاتصالات وشركات صناعة الاجهزة الذكية تتبع مكان الاشخاص عن طريق بيانات الهاتف الجوال, واستخدمت هذه الطريقة في السيطرة على انتشار فيروس كورونا فقد كانت الصين وكوريا وسنغافورة من اوائل الدول التي استندت الى تطبيقات الذكاء الاصطناعي للتتبع ومعرفة مواقع المصابين للسيطرة على انتشار الوباء().

كذلك الروبوتات الطبية في مجال العمليات الجراحية تصل الى عمق يصعب الوصول اليه بالأيدي البشرية وتتعذر قدرة الاطباء الجراحية باداء تلك العمليات فضلا عن ان استخدام هذه الروبوتات يقلل الخطا البشري الى اقل حد ممكن لوجود عدة عوامل منها لا تشعر الالة بالتعب مهما طال وقت العملية الجراحية وتقوم بعمليات متكررة وخطيرة, ولا تعاني الالة من ضعف الانتباه وبالتالي تقل نسبة الخطا البشري().

كما ان من اهم ما تم تحقيقه استنادا الى تقنيات الذكاء الاصطناعي هو تسهيل الحياة على ذوي الاحتياجات الخاصة وبذلك تكون ضمان لتحقيق الرفاهية الانسانية واستكمال التطور لتوفير الراحة واداء المهام التي تتلائم مع حقوق الانسان.

- القضاء

كما استخدم الذكاء الاصطناعي وعلى نطاق واسع في الانظمة القضائية لكونه من الحقوق الاساسية للانسان اذ كان له دور كبير في مساعدة القضاة على اداء وظائفهم بشكل افضل خاصة على مستوى القارة الاوربية, مما تطلب وضع ضوابط تنظيمية لذلك وهي " الميثاق الاخلاقي الاوربي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات القضائية"()

- جمع البيانات

يوفر الذكاء الاصطناعي قدرا كبيرا من الجهد الذي يبذل لجمع المعلومات والبيانات وتحليلها ووضع التحليلات او التنبؤات التي تتناسب مع حجم هذه البيانات مهما كان حجمها ودرجة تعقيدها عن طريق التصفية والتصنيف والتحليل والتنسيق وصولا الى الاستدلال وايجاد الحلول, فضلا عن مقدرتها على محاكاة البيئة البشرية من خلال الصور والصوت, ونعتقد ان اهم المهام التي اداها الذكاء الاصطناعي بشكل عام وعلى مختلف الاصعدة وبشكل خاص على صعيد حقوق الانسان وهو قدرته على حصر البيانات وتوظيفها لتحقيق الاهداف الرئيسة في مجال معين فالقدرة على حصر بيانات ضخمة بسرعة ودقة عالية مقارنة فيما لو كانت هذه العملية منجزة من قبل البشر لاستغراقها سنوات طويلة كما انها تكون مشوبة باحتمالية الخطا البشري وتجسيدا لذلك فقد كانت احدى اهم اهداف المفوضية السامية لحقوق الانسان ضمان تنفيذ اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥ على مستوى دولي كبير وكانت احدى اهم وسائلها لضمان ذلك استندت الى الية الذكاء الاصطناعي بوضع " الفهرس العالمي لحقوق الانسان" اي اتاحة ونشر المبادئ التوجيهية الخاصة بحقوق الانسان كأكبر قاعدة للبيانات تتضمن الوثائق القانونية التي تسترشد بها السياسات الوطنية لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة تم انشائها بالشراكة بين المفوضية السامية لحقوق الانسان والمعهد الدنماركي لحقوق الانسان ومؤسسة اجتماعية دنماركية Specialisterne"المتخصصون" عام ٢٠١٧ وهي شركة مبتكرة اجتماعيا اذ اغلب موظفيها يعانون من درجات مختلفة من التوحد والقدرة على حل البيانات الصعبة والمعقدة, وقد تاسست الشركة عام ٢٠٠٣ لتوفير وظائف عمل افضل لاصحاب المواهب ذات التنوع العصبي().

- رصد الانتهاكات الدولية لحقوق الانسان

وفي عام ٢٠١٨ استخدمت الية الذكاء الاصطناعي من قبل منظمة العفو الدولية لرصد الانتهاكات او الاساءة ضد النساء على تويتر في الولايات المتحدة الامريكية وقد وضعت

المنظمة عدة توصيات لمواجهة هذه الظاهرة مثلا تقديم اعلانات حول كيفية التعامل مع هذه الاساءة, جعل التقارير اكثر شفافية لتكون وسيلة ضغط كراي عام, توضيح الاليات والاجراءات المتبعة لتلقي الشكاوي ازاء الاساءة والعنف, زيادة الوعي وتثفيف الجمهور ازاء ذلك تقرير المساواة بين الجنسين, اصدار التشريعات لمكافحة اساءة معاملة النساء عبر الانترنيت...الخ من التوصيات().

- التنمية المستدامة

للذكاء الاصطناعي دور كبير في تحقيق اهداف التنمية المستدامة لما توفره تطبيقاته من حلول مبتكرة لمواجهة المخاطر ومشاركة اسرع للمعرفة والتكنولوجيا(), ففي عامى٢٠١٩ اسس مشروع لاستخدام الطائرات المسيرة لتتبع ازالة الغابات في فالديفيان المطيرة كما سيتم استعمالها في نفس السياق في الامازون لما لذلك من دور كبير في الحفاظ على البيئة بتخفيف تاثير تغير المناخ والحفاظ على التنوع الحيوي() .

- الرقابة على امتثال الدول في حماية حقوق الانسان

كما تلعب تقنية الذكاء الاصطناعي دورا كبيرا في الرقابة على امتثال الدول من خلال جمع البيانات والاحصاءات فضلا عن التقارير وتقنية الاقمار الصناعية عالية الدقة ففي عام ٢٠١٧ اصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق "محمود مصطفى يوسف الورفلي قائد لواء الصاعقة التابع للجيش الليبي واحد امراء الحرب االليبين" استنادا الى الادلة الرقمية المتحصلة عن الاقمار الصناعية ومواقع التواصل الاجتماعي والتي تمثل جرائم التعذيب المرتكبة بحق الضحايا اذ من خلالها تم رصد مكان ووقت تنفيذ الجرائم().

كما استخدمته منظمات المجتمع المدني كوسيلة لرصد امتثال الدول لحماية حقوق الانسان عند انتهاكها ومساءلة حكوماتها بايصال ذلك الى الهيئات الدولية الانسانية المتخصصة كالمفوضية

السامية لحقوق الانسان كمعالم للرصد الدوري الشامل او عن طريق نشر هذه التقارير على الجماهير كوسيلة ضغط على الحكومات لوقف هذه الانتهاكات وفي عام ٢٠١٨ تعاونت منظمة العفو الدولية مع خبراء من الاكاديمين في جامعة لندن وجامعة امستردام لقياس مدى الدمار الحاصل في دارفور كاول استخدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن هذا المجال عن طريق مسح الصور في الاقمار الصناعية لفهم الصراع بشكل افضل وحشد الغضب العام والمشاركة الواسعة عبر الانترنيت فاستغرق اعداد التقارير لذلك وقت قليل جدا قياسا او مقارنة باعداد التقارير اعتمادا على العنصر البشري لاتخاذ الاجراء اللازم على المستوى الدولي وبالسرعة الممكنة()

فالذكاء الاصطناعي اليوم اصبح اداة تمكينية لتغيير معادلة القوة في النظام الدولي فالصين دور كبير في الحصول على المراتب الاولى في تقنيات الذكاء الاصطناعي فقد سجلت الاكاديمية الصينية للعلوم ما يصل الى ٢٥٠٠ براءة اختراع في قطاع الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠١٩().

المطلب الثاني

الاضرار المحتملة للذكاء الاصطناعي ومساسها بحقوق الانسان

وكما قلنا سابقا فان الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين ويحدد مدى تاثيره استنادا الى الغرض الذي يستخدم لاجله, فعلى سبيل المثال:

- الصحة
- عندما ذكرنا اهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجانب الصحي مثلا وفي نفس الوقت قد تكون وبالا على الانسانية فيما لو استخدمت في التعديل البيولوجي للجراثيم المصممة لاغراض طبية, وبالتالي يكون لذلك مخاطر عالية وتاثير عكسي مسببة وباء بيولوجيا خطيرا وتهديدا

مروعا للبشرية ولهذا السبب تم ابرام اتفاقية "حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية ١٩٧٢"().

- المخاطر الاجتماعية

ومن مخاطر واضرار تقنيات الذكاء الاصطناعي مخاطر اجتماعية مسببا قلة التواصل او انعدام التواصل الاجتماعي والتنمر, وانتشار خطاب الكراهية .

- اختراق الانظمة الالكترونية

كما يصنف من ضمن الاضرار المحتملة امكانية الاختراق الانظمة الالكترونية ويعد ذلك من اكثر المساوئ القدرة على اختراق عن طريق برامج ومطوري الخوارزميات تكون قادرة على خرق هذه التكنولوجيا فتقوم بنسخ البيانات او التحكم بالمخرجات وبالتالي المساس بحقوق الانسان واتخاذ القرارات غير المشروعة().

- انتهاك الخصوصية الرقمية

اخطر اثر للرقمنة الحديثة هو انتهاك الخصوصية والبيانات الشخصية فالتطور الكبير في الذكاء الاصطناعي يقابله نمو غير مسبوق في حجم البيانات الشخصية مايشكل بصمة بشرية او مايسمى بالبيانات الرقمية الضخمة "big data" او ما يسمى اعلاميا"بترول القرن ٢١"().

ويقصد بالخصوصية الرقمية " وصف لحماية البيانات الشخصية في البريد الالكتروني والصور الشخصية والمعلومات الخاصة بالمسكن والعمل وكل المعلومات التي تستخدم اثناء استخدام الحاسب الالي او الجوال او اي وسيلة للاتصال الرقمي بالشبكة العنكبوتية"().

وفي سبيل التاكيد على حماية الخصوصية الرقمية صدرت عدة قرارات للجمعية العامة تاكيدا لحمايتها منها قرار المرقم ١٦٧/٦٨كانون الاول ٢٠١٣ "القلق ازاء تاثير الذكاء الاصطناعي على خصوصية الانسان".

كما صدرت الكثير من التشريعات الوطنية لضمان الخصوصية الشخصية منها على سبيل المثال الامارات العربية المتحدة القانون الاتحادي رقم ١٢ لسنة ٢٠١٦ "مكافحة الجرائم التقنية وانتهاك الخصوصية".

- تراجع الحريات

من الاضرار التي ترتبت على التطور في تقنيات الذكاء الاصطناعي تراجع الحريات وزيادة الرقابة والمساس بالخصوصية الشخصية فاليات الذكاء الاصطناعي اليوم تتعرف على الوجوه وتتمكن من تحديد الموقع ففي هونغ كونغ عام ٢٠١٩ قامت جماعة من المتظاهرين بتخريب اعمدة الانارة الذكية التابعة لشركة "Megvii" بمناشير كهربائية وهم مرتدين الاقنعة لكونها تستطيع التعرف على الوجوه وتحديد هوية المتظاهرين().

تجدر الاشارة هنا ان هناك خطوط رفيعة تجعل تقنيات الذكاء الاصطناعي وسيلة كافلة لحقوق الانسان او وسيلة مهددة له فعلى سبيل المثال نعتقد انه المثال السابق قد اعتبر ان عمدة الانارة الذكية وتعرفها على وجوه المتظاهرين انتهاك للحريات الشخصية في حين انها من الممكن ان تكون في نفس الوقت وسيلة لرصد المخالفات المرورية او لرصد الجرائم التي ترتكب بالقرب منها وبالتالي تعد في الوقت نفسه بدلا من اداة منهكة لحقوق الانسان اداة حامية لها.

- سباق التسلح

اوردت تقنية الذكاء الاصطناعي في ميدان التسلح نوع من الاسلحة باسم "منظومة الاسلحة المستقلة""وهي نوع من الاسلحة بمجرد تفعيلها يمكنها اختيار الاهداف والاشتباك معها دون تدخل من قبل مشغل بشري"

تجدر الاشارة هنا وانه على وفق نفس السياق في تحليل الخطوط الرفيعة التي تفصل بين ماهو مشروع وغير مشروع هو ماورد اعلاه بشان نظام التسلح العالمي وامكانية الاسلحة ان تعمل دون حاجة لمشغل

بشري ويجب ان نضع عدة خطوط تحت المشغل البشري فالمسؤول الاول امامنا هنا هو الصانع البشري ووفقا لما اوردناه سابقا يتم تفعيل المساءلة الدولية ضد الجهات الفاعلة المصممة للاسلحة المستقلة في حالة عدم توافقها مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي الانساني.

عرفت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الاسلحة المستقلة بانها " نظام سلاح يتمتع بالاستقلالية في وظائفه الحاسمة اي انه نظام اسلحة يمكنه الاختيار اي البحث عن الاهداف او تحديدها او تعقبها او اختيارها والهجوم عليها اي استخدام القوة ضد الاهداف تحييدها او اتلافها او تدميرها دون تدخل بشري"().

ان استخدام هذا النوع من الاسلحة وان كان بالامكان تطبيق بعض المبادئ الاساسية في القانون الدولي الانساني كمبدئ التمييز بين الاهداف العسكرية والمدنية وقصر الهجوم فقط على الاعيان العسكرية التي تحقق ميزة عسكرية وذلك كله لا يتم الا استنادا لما هو موجود من بيانات مخزونة تستند اليها الذكاء الاصطناعي, الا انه في نفس الوقت توجد مبادئ اخرى لا بد من الرقابة البشرية لتقييدها وهي مبدا التناسب اي الميزة العسكرية المتحصلة في مقابل الضرر, ومبدا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع اضرار لامبرر لها وبالتالي امكانية وقف القتال او الاستمرار به حسب التقدير الانساني لما هو قائم, اي انه في كل الاحوال لا يمكن للاسلحة حتى تعد مصرحا بها الا ان تكون تحت رقابة وسيطرة الانسان لتتوافق مع اهداف ومبادئ القانون الدولي الانساني(). ففي احدى العمليات العسكرية والتي استخدمت فيها طائرات مسيرة امريكية لتنفيذ عمليات عسكرية في باكستان وافغانستان ترتب عليها عدد كبير من الضحايا كلهم من المدنيين().

كما انه وفقا لانجاه اخر في ولاية اريزونا قتلت احدى المركبات ذاتية القيادة تابعة لشركة"Uber" شخصا عام ٢٠١٨ اذ لم تتمكن من التوقف في الوقت المناسب().

- التمييز

التمييز هل ممكن ان تكون الة اداة للتمييز العنصري نعم ممكن في حالة كون الخوارزمية التي تستند اليها تقوم على هذا التمييز كتحديد العرق او اللون او المعتقد والتفرقة في القرارات تبعا لهذا الاختلاف مما قد يكون الذكاء الاصطناعي وسيلة للاضرار بحقوق الانسان()وقد اوردنا سابقا مثالا على الاساءة التي كانت موجهة للنساء عبر تويتر في الولايات المتحدة الامريكية فهي قائمة على التمييز الجنسي.

- نقص البيانات

على الرغم من دقة المهام التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي وقدرتها على محاكاة الفكر الانساني الا انها الة يتوقف سلامة وصحة اداءها لمهامها ووظائفها على ما يتوافر لها من بيانات لذا من اكبر التحديات في مواجهة عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي هو نقص البيانات او عدم مصداقيتها فالمغذي لهذه البيانات ربما يكون غير قادر على تغذية البيانات التي تعتبر اساسا لاتخاذ القرارات اللازمة بشانها كاعداد التقارير من المنظمات المدنية فبعضها يكون غير قادر على تحديد الاولويات اللازمة كبيانات او تقارير دورية شاملة وفي سياق ذلك ولتذليل هذه العقبة في مجال حقوق الانسان خاصة اعتمدت منظومة البيانات على جهات موثوقة كمصدر للبيانات كتقارير البنك الدولي, صندوق النقد الدولي, منظمة العفو الدولية().

نخلص مما تقدم انه اليوم لا يستطيع احد ان ينكر اهمية تقنيات الذكاء الاصطناعي رغم كل مايروج عن مخاطرها فلايمكن الاستغناء عنها اليوم في كل مجالات الحياة ويمكن ان تكون وسيلة قادرة على ايجاد الحلول لمعالجة اكثر المشاكل الدولية الحاحا.

الخاتمة

تناولنا ضمن بحثنا الحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي ودورها في حماية حقوق الانسان وتوصلنا الى ماياتي:

اولا: النتائج

١- اكثر التعاريف الواردة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي قد جاءت تاكيدا انها الة قادرة على محاكاة الذكاء البشري واداء المهام الانسانية بصورة اكثر اتقانا.

٢- تقنيات الذكاء الاصطناعي سلاح جديد ذو حدين قد يكون خطوة هائلة لترسيخ حقوق الانسان وحمايتها, واذا لم يقيد قد يكون سلاح بيد القوى المتقدمة وبالتالي الاضرار بالحقوق الانسانية.

٣- رغم الخطوات البطيئة والمتاخرة لايجاد اطارا قانونيا ليكون معيارا في تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي وفقا لسيادة القانون وخاصة القانون الدولي لحقوق الانسان, الا انها بينت الكثير من المبادئ التوجيهية التي تعمل على حماية حقوق الانسان بالمطالبة بعدم التمييز والمساواة والحفاظ على الخصوصية.

٤- لالية الذكاء الاصطناعي تطبيقات ايجابية ذات شان كبير في حماية حقوق الانسان خاصة في الصحة, الرقابة على امتثال الدول, الاتمتة الحكومية...الخ.

٥- توجد اضرار محتملة ماسة بحقوق الانسان عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الافتراحات

١- وضع القوانين الوطنية الكفيلة بتحديد عمل اليات الذكاء الاصطناعي وتقنينها لموائمة القانون الدولي لحقوق الانسان, وضمن ذات السياق الانضمام الى الاتفاقيات الدولية فيما لو ابرمت لتقنينه.

٢- لحماية البيانات الشخصية وحق الخصوصية لابد من زيادة الوعي بالبيانات الشخصية واعتبار ذلك جريمة وتشريع القوانين لمنع انتهاك الخصوصية, وتتضمن مسؤولية الجهات الفاعلة كالشركات ومستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي لتامين البيانات الشخصية الخاصة بمستخدميها لمنع اي جهة غير مصرح لها للوصول اليها.

٣- وضع اطار قانوني لمعالجة الشكاوي الخاصة بحماية البيانات.

٤- الزام الدول بعرض ما تنتجه من اسلحة للرقابة الدولية في تحديد مدى امكانيتها في تحقيق الموائمة بينها وبين المبادئ الاساسية في القانون الدولي الانساني "مبدا التمييز, مبدا التناسب, مبدا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب ايقاع اضرار لامبرر لها" حفاظا على حياة الانسان وان يتم ذلك من قبل لجان دولية فنية متخصصة وبمشاركة اللجنة الدولية للصليب الاحمر كهيئة دولية مستقلة.

٥- الاسراع في ابرام اتفاقية دولية محددة لاطار ثابت للحوكمة القانونية للذكاء الاصطناعي.